اللاجئون الفلسطينيون

في سوريا..

استعصاء العودة
وإعادة الاعمار

ورقة حقائق

آذار/ مارس 2022

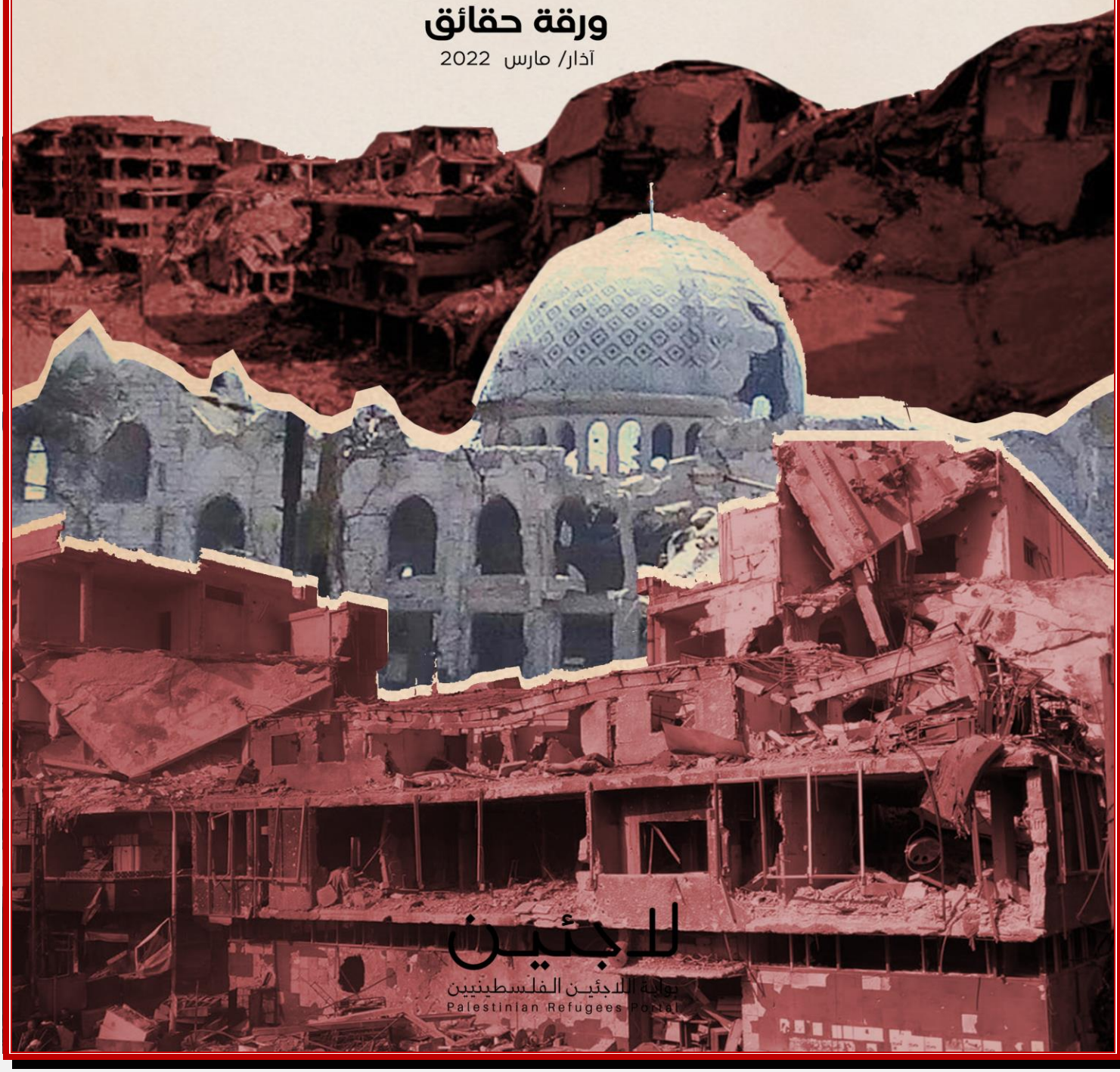

بوابة اللاجئين الفلسطينيين
Palestinian Refugees Portal

مقدمة

شكل اللاجئون الفلسطينيون في سوريا جزءاً من التكوين الاجتماعي للشعب السوري بحكم الصفة القانونية التي نالوها بموجب قانون (260) الصادر في عام 1956 والذي بموجبه نال اللاجئ الفلسطيني ظروفاً أفضل نسبياً عن بقية اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار.

يمكن الإشارة الى صيف سنة 2012 كنقطة انطلاق لمسار تهجير اللاجئين الفلسطينيين في سوريا من أماكن سكنهم وتدمير مخيماتهم، حيث عانت المخيمات من ثقل الهجمات العسكرية للنظام السوري بشكل أساسي وعمليات قصفه المتكررة، فيما تكفلت المعارك بين النظام ومعارضيه بتوسيع حيز التدمير والقتل الذي لحق باللاجئين الفلسطينيين، وحجم الدمار الذي أحاط بالمخيمات خلال هذا المسار.

قاد الفعل العسكري والسياسات التدميرية إلى التهجير القسري لمعظم اللاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم ومناطق سكنهم وتجمعاتهم، حيث فرّ عدد منهم في اتجاه مناطق أكثر أمناً في العاصمة دمشق وغيرها من المناطق السورية، وسكن عدد قليل في مراكز إيواء تابعة لوكالة غوث

وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، ومع ذلك لم يسلم اللاجئون الفلسطينيون من الهجمات المستمرة وهو ما قاد الكثير منهم لمغادرة سوريا إلى تركيا والأردن ولبنان فيما توزعت بقيتهم على مناطق جديدة داخل سوريا كلاجئين في ظروف مزرية مجردين من أي ممتلكات أو موارد تعينهم على مواجهة المصير القاسي.

توالت الصعاب على اللاجئين بلجوء أقسى وأصعب في دول الجوار، ودول اللجوء الأوروبية التي وصلوها عبر قوارب الموت أو طرق الهجرة غير الشرعية المختلفة في دروبها والمتشابهة في قساوتها، فيما تحولت ظروف مئات الآلاف داخل البلاد وفي لبنان وتركيا ومصر والأردن إلى ظروف أسوء، بانتظار إعادة إعمار مخيماتهم من أجل العودة لها.

ورغم مرور سنوات على الوعود بإعادة اعمار المخيمات، وبث الآمال في نفوس جموع اللاجئين بالعودة لمواضع سكنهم، فإن أفق التنفيذ الفعلي لهذه الوعود ما يزال مسدوداً، ودونه حواجز كثيرة، ما يبقي اللاجئين ليقاسوا المزيد من المعاناة المتفاقمة في منافيهم الجديدة.

تسعى هذه الورقة إلى تعقب وعرض أهم الحقائق بشأن ملف إعادة الإعمار والمعيقات التي تحيط به، ودور الأطراف المتحكمة بهذا الملف في إدامة هذا الاستعصاء وتحويل التشرد لواقع دائم.

الوضع الراهن للاجئين الفلسطينيين في سوريا ومخيماتهم

قُدر مجموع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في سوريا حتى عام 2011 بنحو 650 ألف لاجئ اضطروا إلى اللجوء لسوريا في موجات متعددة منذ النكبة الفلسطينية مروراً بنكسة حزيران،

وقد توزع اللاجئون على 12 مخيماً ثلاثة منها لا تعتبرها وكالة "أونروا" مخيمات بصفة رسمية رغم تقديمها خدماتها للاجئين فيها، وتركز 67% من اللاجئين في دمشق، معظمهم موزعين على (مخيم اليرموك- مخيم السيدة زينب – مخيم جرمانا – مخيم خان دنون – مخيم خان الشيح – مخيم سبينة – مخيم الحسينية/تجمع الحسينية، مخيم الرمدان، إضافة إلى تجمعات ركن الدين، برزة ومخيم حطين، دمر البلد، حي الأمين (الأليانس)، دوما، كفرسوسة، جوبر، المزة القديمة، القابون)، وكان هناك

توزع متناثر للفلسطينيين ضمن أحياء مدينة دمشق وبعض قرى الغوطة الشرقية.

في حين توزع 33% على المحافظات الأخرى بشكل عام، حيث سكن اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات النيرب وحندارت في مدينة حلب، مخيم العائدين وتجمع طريق الشام في مدينة حمص، مخيم العائدين في حماه، مخيم الرَمَل في اللاذقية، وفي جنوبي سوريا توزع اللاجئون الفلسطينيون على مخيم درعا وتجمع المزيريب، وتنتشر عدة مئات من العائلا الفلسطينية في قرى سهل حوران جنوب غربي البلاد، كمناطق وادي جلين وزيزون وتل شهاب.

يتجاوز عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا لمناطق داخل سوريا 270 ألف لاجئ، فيما اضطر ما يقارب من 200 ألف لاجئ فلسطيني إلى مغادرة سوريا[1]، فيما تشير التقديرات الأممية والدولية إلى دمار واسع في معظم المخيمات كان أقساه الذي طال مخيم اليرموك والذي تجاوزت فيه نسبة التدمير 80% وفقا لأدنى التقديرات، وكذلك مخيم درعا بذات نسبة التدمير تقريباً.

[1] التقرير اليومي لمجموعة العمل من أجل فلسطينيين سوريا، 1.12.2021

عدد قليل من اللاجئين تمكنوا من العودة إلى مخيماتهم وتجمعاتهم السابقة في ظل توقف القتال فيها، مثل خان الشيح والحسينية وأعداد أقل إلى مخيم اليرموك، فيما لا زالت غالبية اللاجئين تعجز عن العودة لمواضع سكنها في ظل استعصاء توفر الظروف المعيشية فيها ناهيك عن الدمار المباشر الكامل والجزئي الذي طال الوحدات السكنية.

الأزمة السورية العامة في ملف إعادة الإعمار

ملف إعمار المخيمات لا زال مرتبطاً ومقيداً بملف إعادة إعمار سوريا، ورغم حقيقة الارتباط بين المخيمات وعموم الخارطة السورية، إلا أن هناك اختلافاً كبيراً بين الظروف والعوامل المتحكمة بإعادة إعمار المخيمات وتلك الخاصة بالمشهد السوري ككل، وذلك يتعلق بشكل أساسي بخلفية وجود هذه المخيمات على الأرض السورية وارتباطها بالرعاية الدولية ودور "أونروا" والالتزامات الخاصة بهذه المنظمة وتلك المبرمة بينها وبين الدولة السورية.

هذا الاختلاف يجعل من الربط الحالي -والذي لا يتم الحديث حوله ولكن ممارسته- ربطاً تعسفياً يضع المزيد من العوائق أمام إعمار المخيمات أو عودة اللاجئين الفلسطينيين إليها.

الصراع والسياسة والاعمار في المشهد السوري

لا تزال سوريا مقسمة بين إرادات سياسية متصارعة، وإلى جانب ذلك يدور صراع على إعادة الإعمار لم يتوقف، حيث لِحق في نشأته نشأة الصراع السياسي العسكري بعام فالمطالبة بعملية إعادة الإعمار بدأت منذ العام 2012، حيث أسس في سوريا منذ بداية الثورة مجموعات مهنية هدفها خدمة الثورة والحراك الثوري داخل سوريا في عدة مجالات (طبية، إغاثية، تقنية ... هندسية) إذ قام عدد من المهندسين السوريين المغتربين في شهر آذار/مارس من العام الحالي بتأسيس منظمة إعادة الإعمار المنبثقة عن تنسيقية المغتربين السوريّين والعاملة تحت جناحها، وانضم لها لاحقاً عدد جيد من المهندسين داخل سوريا والتي ترأسها المهندس أسامة نعناع، ونشأت بالتوازي مع فترة انبثاق مؤتمر مجموعة أصدقاء سوريا الذي كان يعطي تغطية للمعارضة حتى في إعطائها القدرة على البدء بعملية إعادة الإعمار في تاريخ مبكر من الحرب كانت فيه كفة الصراع تميل نسبياً لصالحها.

توالت اللجان والدراسات التقديرية لحجم الدمار وكلفة الإعمار مع توالي سنوات الحرب ومتغيراتها فقد صدر عن البنك الدولي في العام 2017 ورقة حقائق تحت عنوان "خسائر الحرب: تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سوريا" تشمل الورقة الفترة ما بين 2011 حتى العام 2017 لتقييم خسائر الحرب في سوريا وفي الشق المتعلق في الأضرار المادية اعتمدت الورقة على الصور الملتقطة عبر الأقمار الصناعية ومقارنتها، وخلصت الورقة إلى أن حجم الخسائر التي تكبدتها سوريا وصلت إلى ما يقارب 226 مليار دولار، ولكن في ضوء كل هذا لا تظهر عملية إعادة الإعمار إلا استمراراً لهذه الحرب بوسائل أخرى سواء على صعيد الصراعات الداخلية (فالمعارضة السورية هي أول من شكل صندوقاً لإعادة الإعمار عبر بنك إعادة التعمير التابع للحكومة الألمانية) أو على صعيد الصراع بين القوى الدولية الحليفة للنظام والمتحالفة ضده فكل منها قدم اعتراضه ومقترحاته البديلة ليحظى بحصته في أكبر عملية إعادة إعمار في المنطقة وربما في التاريخ، يأتي هذا في سياق حقيقة واضحة وهي انحسار أفق العمل العسكري في الميادين وحسم معظمها، كذلك ضرورة خلق واقع معيشي أفضل تستطيع فيه سوريا الاستمرارية فلا

يمكن أن يكون انحسار المعارك هو الفصل الختامي في المسألة السورية، إذ إن هناك واقع ما بعد الحرب يقتضي المعالجة.

استعدادات النظام وحلفائه

تتموضع عملية "إعادة إعمار سوريا" كجزء من سياقات أوسع في سياسات النظام وحلفائه، تتعلق بإعادة توحيد المناطق الواقعة تحت سيطرته، وتعزيز السيطرة على مناطق شاركت في المعارضة ضد النظام، كما يتم التعامل مع عمليات الإعمار والتحكم بعودة النازحين واللاجئين، والرقابة والاشتراطات الأمنية كأداة لإعادة هندسة الديموغرافيا السياسية للمناطق السورية المهجرة والمدمرة.

وفي جانب آخر ترى السلطة السورية وحلفاؤها في هذا الملف أداة لاستقطاب اهتمام عدد من الدول الإقليمية المعنية اقتصادياً بنيل حصة في هذا الملف، وهو ما يجعل من ملف الإعمار جزءاً من أدوات النظام في المناورة السياسية.

هذا الملف حيوي أيضاً في نفس الوقت للمنافسين الإقليميين والدوليين الساعين إلى فرض معادلة توازن داخلية وترسيخ مناطق النفوذ الخاصة بها،

فعملية إعادة الإعمار هي بمثابة تعبير عن الصراع الجيوسياسي على سوريا الذي تُرجم سابقاً في المرحلة العسكرية، وثم انتقل الآن لتثبيته وقائعه على أرض الواقع من خلال معركة إعادة الإعمار.

في هذا الاطار تعهد النظام أنه قادر على أن يتمم عملية إعادة الإعمار معتمداً على نفسه وعلى حلفائه، وهذا ورد على لسان رئيسه بشار الأسد الذي أشار إلى أن المصادر المالية التي سيعتمد عليها هي ميزانية الحكومة السورية وقروض ومِنح من الحلفاء وأموال السورين في الداخل والخارج والتي بدأت يد النظام تطالها فعلياً من خلال خصم رسوم إعادة الإعمار من خلال الحوالات المالية وبذلك يبدو أن هناك مشاكل جوهرية يعاني منها النظام وحلفاؤه في مسألة إعادة الإعمار نوردها بالتالي:

- لا تبدو قدرات النظام من بعد هذه المعركة كافية على تحمل تكلفة هذا الإعمار ولا يمتلك النظام أيضاً القدرة على تنظيم وإحكام مثل هكذا عملية بدون لجان تشكلها معه الدول المتعهدة بتنفيذ إعادة الإعمار.

- عدم قدرة النظام على توفير ميزانية إعادة إعمار، فالأموال التي يخصصها النظام لعملية إعادة الإعمار المقتطعة من الميزانية السنوية للدولة هي أقل من أن تصلح لإعادة إعمار جزئي فهو يستغلها في استعادة الهيكل الإداري والتنظيم الذي يمكّنه من استعادة أدواره في فرض السلطة والسيطرة على النطاقات الجغرافية المسترجعة.
- وجود طموحات سيطرة وطمع لدى حلفاء النظام أكثر من امتلاكهم قدرة على دخول عملية إعادة الإعمار في سوريا (إيران خصصت 8 مليون دولار لصالح إعادة الإعمار) عدا عن أن بعض المشاريع التي نسّقت الحكومة السورية لإعمارها بتمويل إيراني وروسي انسحبت منها شركات الدولتين لعدم قدرتهما على استكمال تكلفة إعمار هذه الأعمال (كانت هذه الأعمال تتعلق بقطاع الطاقة).
- تضرر قطاعات الطاقة في سوريا والتي تتطلب عملية إعادة إعمارها عملية تسوية سياسية يؤمّن من خلالها النظام تغذية قطاعات الطاقة بمصدر تشغيلي قادر على تحقيق التغذية الدائمة لشركات التوليد،

حيث أن حقول الغاز المغذية لقطاع الطاقة شرقي الفرات لا تزال خارج سيطرة النظام.

- واقع العقوبات والحصار التي فرضها قانون قيصر والتي أثرت على أحياء قطاع الاتصالات وإعادة إعماره مما تسبب في انسحاب الكثير من شركات بعض الدول من أعمال إعادة الاعمار (مثل شركة هواوي الصينية).

التسويات على إعمار سوريا

بناء على الوقائع الواردة أعلاه نخلص إلى أن فلك عملية إعادة الإعمار بتصور القوى الدولية يجب أن يمر بتنازل من قبل النظام السوري، حيث تشترط القوى الدولية وجود "تغير سياسي" في سوريا يحفظ أمان عملية إعادة إعمار سوريا متمثلاً بوجود تغيير جوهري في النظام، كذلك اشترط أن يجري نمط الإعمار على شاكلة نظام إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وفقاً لمقترح مارشال عبر قروض طويلة الأمد (أي بإغراق سوريا وتكبيلها بالديون)، يأتي هذا في سياق حقيقة واضحة وهي انحسار أفق

العمل العسكري في الميادين وحسم معظمها كذلك ضرورة خلق واقع معيشي أفضل تستطيع فيه سوريا الاستمرارية فلا يمكن أن يكون انحسار المعارك هو الفصل الختامي في المسألة السورية فهناك واقع ما بعد الحرب يقتضي المعالجة، كما ترى القوى الدولية أن هذه المعالجة لا تمر بدون محاصصة النظام في سوريا وعملية إعادة إعمارها، لذلك عطلت هذه القوى عملية إعادة الإعمار في قطاعات كل من الطاقة والاتصالات لجعلها أداة مساومة مع النظام للوصول لعملية إعادة إعمار تتوافق مع رغبات هذه القوى الدولية.

على صعيد آخر تندفع كل من دول الخليج ومصر لملف إعادة الإعمار في سوريا بغاية حجز موطئ قدم في أرضية سوريا لخلق واقع استثمار خليجي مصري جديد.

الفلسطينيون ومخيماتهم في عملية إعادة الإعمار

ترتبط عودة اللاجئين الفلسطينيين لمواقع سكنهم ما قبل 2011 بمجموعة من العوامل التي لا تقع في نطاق قدرتهم أو حيز فعلهم في معظمها، بل بالواقع المادي المباشر للمخيمات، وبالجهات والأطراف

ذات الصلة بعملية إعادة الإعمار وسياساتها، وهو ما يبقي هذا الملف معطلاً بل ومرشحاً لمزيد من التدهور باتجاه إدامة حالة شتات اللاجئين الثانية ومعاناتهم المضاعفة.

أولاً: الدمار والواقع المادي للمخيمات والتجمعات

في هذا الجانب يمكن الإشارة لأشكال من التدمير من أجل فهم طبيعة حال المخيمات في الوضع الحاضر:

1- التدمير المباشر الذي طال الوحدات السكنية والمنازل التي سكنها هؤلاء اللاجئين والذي شمل التدمير الكامل أو الجزئي بنسب متفاوتة.

2- أعمال السرقة و"التعفيش" والنهب التي طالت هذه المنازل والتي أخرجت المنازل التي لم تتعرض للتدمير المباشر من دائرة الصلاحية للسكن والمعيشة وجعلتها بحاجة لترميم كبير.

3- الدمار الكبير في الحيز الجغرافي والذي ترك كميات هائلة من الركام تعيق مجال الحركة وتحيل أحياء عدة لأطلال لا يمكن التحرك لإعمارها دون إزالة هذه الأنقاض ناهيك عن العيش بينها،

وقد تم تجاوز نسبة كبيرة من هذه المشكلة عبر تنظيف أجزاء من حارات وشوارع مخيم اليرموك

4- الدمار الذي لحق بالبنى التحتية الضرورية مثل شبكات المياه والكهرباء والاتصالات والشوارع، وهو ما يعطل إمكانيات الحياة أو حتى بداية تحرك اللاجئين باتجاه ترميم منازلهم.

5- دمار كبير حل بمعظم وحدات الخدمات الحيوية مثل الصحة والتعليم، ناهيك عن شغور ما تبقى من هذه الوحدات من الطواقم.

هذه الأشكال المذكورة تصف الحالة والظروف المادية للمخيمات والتجمعات دون الإشارة للإجراءات والسياسات المعيقة لعودة اللاجئين، أو للظروف الأمنية والإجراءات العقابية المتخذة بحقهم، أو تناول الصعوبات الإجرائية والتعقيدات القانونية الموضوعة لإعاقة احتمالات العودة.

ثانياً: سياسات النظام والعراقيل القانونية والإجرائية

مع انحسار المواجهات العسكرية وانخفاض حدتها ووتيرتها بعد سيطرة النظام على نطاقات واسعة من بينها المخيمات الفلسطينية وبشكل خاص مخيم اليرموك، أتيحت الفرصة لبعض سكان المخيمات بالعودة إلى المخيم بشروط كان قد أوردها عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق سمير جزائرلي حيث قال: "**المحافظة وافقت على عودة سكان مخيم اليرموك بشرط أن يكون البناء سليماً وأن يثبت الشخص ملكيته للعقار بالإضافة إلى وجوب حصوله على الموافقات اللازمة**"

تمثل سلوك النظام هذا بفرض مجموعة من الاعتبارات والاشتراطات الواقعة على اللاجئين الفلسطينيين لبدء عملية إعادة الإعمار وعودتهم إلى مخيماتهم، تظهر هذه الاشتراط كسلوك مماطلة من النظام يشاغل فيه اللاجئين الفلسطينيين في مسألة إعادة الإعمار ويسعى لجذب انتباه المؤسسات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، فالنظام يدرك أن افتتاح أعمال إعادة الإعمار في نطاقات مثل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين سيستقطب جهود المؤسسات الدولية ويحرك واقع إعادة الإعمار ولو جزئياً في هذه الأماكن وهذا بدوره سيُشرع بوابة الإعمار في سوريا وسيعطي تخيلاً فعلياً لدى الناس بانتهاء الحرب وأن

المرحلة القادمة هي مرحلة نفض غبارها عدا عن أنه سيخفف من أعباء إعادة الإعمار على النظام.

إلا أن اشتراطات النظام لبدء عملية الإعمار في المخيمات الفلسطينية وعودة أهالها ظلت قائمة بطريقة مُركبة ومعقدة، فقد وضعت الحكومة السورية 3 شروط لعودة اللاجئين إلى مخيماتهم:

أولاً: أن يكون البناء سليماً.

ثانياً: إثبات المالك ملكية المنزل العائد إليه.

ثالثاً: حصول المالكين على الموافقات اللازمة (الموافقة المقصودة هنا هي الموافقة الأمنية)

فيما يلي سنحاول تفكيك هذه الشروط الثالثة:

أي من هذه الشروط لا يعتبر منطقياً فشرط سلامة البناء في ساحة معركة يكاد يكون مستحيلاً، ومن ثم لحق هذه البيوت عمليات تعفيش لم تقتصر على الأثاث إنما أيضاً على المباني نفسها فهناك عمليات تعفيش طالت الحديد والنوافذ والابواب والأدوات الصحية الموجود في المباني

نفسها، كذلك اشتراط أن يثبت الشخص ملكيته للعقار هو شيء طاله الضر أيضاً فكثير من أهالي المخيم ضاعت أوراقهم الثبوتية في هذه المعركة أو أن مناطق وجود بيوتهم باتت غير معلومة كونه تم قصف منطقتهم بقصد تفريغها من المباني "قصف السجاد" بحيث يتم مسح منطقة كاملة من المباني واستغلالها لصالح الجيش، ناهيك عن كون كثير من البيوت لا يملك أصحابها عقود ملكية أصلاً فقد أسكنتهم فيها مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين دون حدوث "تملك فعلي" وهو حال الكثير من البيوت في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل فلسطين وفي دول الطوق.

فيما يخص الشرط الذي يقتضي إثبات ملكية المنزل الذي ينوي اللاجئ العودة إليه، فإن أوراق الملكية في معظمها تعرضت للتلف جراء الهجرة والقصف وظروف الحرب عدا عن أن جزءاً من الناس باعوا أوراق أملاكهم لسد حاجاتهم من الأكل والمعيشة في الهجرة عدا أن هناك من باعها ليستخدم ثمنها في الهجرة ذاتها، ويوجد هناك تعقيد قانوني يشوب هذا الشرط فقد قام النظام السوري بسن القانون رقم 10 للعام 2018 والذي بموجبه يقضي بالسماح بإنشاء مناطق تنظيمية في جميع أنحاء سوريا

مخصصة للإعمار والقانون لا يحدد معايير لتصنيف هذه الأماكن ولا مدة زمنية لتعيين المناطق.

وإذا ما قامت السلطات بتحديد منطقة سكنية فإنه خلال أسبوع من صدور مرسوم إعمار تلك المنطقة يقع على السلطات المحلية طلب قائمة بأصحاب العقارات من الهيئات العقارية الحكومية العاملة في تلك المنطقة وعلى الهيئات تقديم القوائم في غضون 45 يوما من تلقيها طلب السلطات المحلية.

إذا لم تظهر ممتلكات مالكي المنطقة في القائمة، فسيتم إبلاغ هؤلاء بذلك، وسيكون لديهم 30 يوما لتقديم إثبات الملكية في حال عدم قيامهم بذلك، لن يتم تعويضهم وستعود ملكية العقار إلى البلدة أو الناحية أو المدينة الواقع فيها العقار، وفي حال إظهار المالكين ما يثبت امتلاكهم عقار في المنطقة التنظيمية، فإنهم سيحصلون على حصص في هذه المنطقة لا على أملاكهم الحقيقة ولا على ما يوازيها إذ لا يذكر القانون أي آلية لتقييم العقارات.

كذلك يظهر من خلال المخطط التنظيمي أنه يفرض تغييراً شاملاً للهوية العقارية والديموغرافية للمخيم، بما تضمنه من تجزئة الوحدة العقارية، وتقسيم المخيم إلى ثلاث مناطق عقارية مختلفة، سكنية، وتجارية، وحدائق وملاعب، ولو نُفذ المخطط بهذا الشكل المرسوم له، فهذا يعني استحواذ الشركات العقارية التي ستكلف بالتنفيذ، على أكثر من 60% من بيوت ومساكن المخيم.

وبلغ عدد الاعتراضات المقدمة من قبل أهالي المخيم ضد المخطط التنظيمي أكثر من عشرة آلاف اعتراض، ما أدى إلى صدور قرار عن محافظة دمشق بـ"التريث في تنفيذه"

إلا أن "التريث في التنفيذ" ضمن صيغة القرار لا يعني إلغاءه أو التراجع عنه كذلك فإن القيود التي وضعها القانون رقم "10" لعام 2018 وتعديلاته اللاحقة، على إثبات الملكية في مختلف المناطق السورية، تشمل المخيم، الذي تختلف أشكال الملكية العقارية فيه، وهي بيوت مسجلة في قيود "الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب" التي

تمثل الجهة الإدارية التابعة للحكومة التي تشرف على المخيمات الفلسطينية في سوريا.

كذلك أملاك مسجلة بوكالات عدلية وبموجب أحكام قضائية، وأخرى من خلال عقود بيع وشراء في الأراضي الزراعية على الشيوع، وأملاك مسجلة في السجل العقاري (الطابو)

هذا التداخل في أشكال الملكية العقارية للمخيم يزيد من الصعوبات والتعقيدات بالنسبة للبيوت والمساكن والمحال التجارية التي تعرضت لتدمير كلي أو جزئي، وفي ظل سياسات حكومة النظام العقارية الهادفة إلى ترسيم التغيير الديموغرافي الذي لم ينجُ منه مخيم "اليرموك"، يمكن فهم حجم المخاوف المشروعة لأهالي المخيم من ضياع وإهدار أملاكهم العقارية.

وقبل عام 2011، كانت اللجنة المحلية لمخيم "اليرموك"، ولديها تبعية مزدوجة ما بين محافظة دمشق و الهيئة العامة لمؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب، هي الجهة الرسمية التي تمتلك نظام التراخيص وضابطة البناء، ولديها المصور العام للمخيم وفق المخطط التنظيمي لعام

2004، بينما كانت قيود الملكية موثقة في سجلات مؤسسة اللاجئين، ولدى كاتب العدل، وفي سجلات الأحكام القضائية وفي السجل العقاري (الطابو)

لكن منذ عام 2018، وبعد استعادة النظام سيطرته على المخيم، تم إلغاء اللجنة المحلية الخاصة بالمخيم، وصار يتبع إدارياً لمكتب الخدمات في محافظة دمشق، بينما يقتصر نشاط الجهات الحقوقية الفلسطينية في السنوات الأخيرة على قضايا الانتهاكات التي تعرّض لها أهالي المخيم مثل الحصار لمدة خمس سنوات، وقضايا الاعتقال التعسفي والتهجير، لكن على صعيد التوثيق وحفظ السجلات العقارية، فهي مهام تحتاج إلى إمكانيات كبيرة لم تتوفر لديها.[32]

هذا التداخل في أشكال الملكية العقارية للمخيم يزيد من الصعوبات والتعقيدات بالنسبة للبيوت والمساكن والمحال التجارية التي تعرضت لتدمير كلي أو جزئي، وفي ظل سياسات حكومة النظام العقارية الهادفة

---

[2] الأسد يعيد تشكيل البلاد على إيقاع الحرب "القانون 10" تنظيم أم استملاك ام تغيير ديموغرافي، مقالة منشورة على موقع عنب بلدي.

[3] تداعيات قوانين التنظيم العمراني على المخيمات الفلسطينية في سوريا.

إلى ترسيم التغيير الديموغرافي، يمكن فهم حجم المخاوف المشروعة لأهالي المخيم من ضياع وإهدار أملاكهم العقارية.

المعضلة الأخرى المرتبطة، الشرط الثالث وهو الموافقة الأمنية والتي لا تقل خطورة، فمن جانب تبدو هذه أداة لينتقي من خلالها النظام من يسمح لهم بالعودة للمخيم أو عرقلة عملية العودة برمتها، ومن جانب آخر يقلب هذا الشرط واقع الحال، فمن يحتاج للضمانات الأمنية والتأكد من صحة الحالة الأمنية هم اللاجئون المعرضون للاعتقال والتنكيل من قبل النظام وهو ما حدث بالفعل على غرار تعرض 15 عشر عائداً للأراضي السورية للاعتقال من قبل النظام مؤخراً، ناهيك عن عدم حدوث أي تغيير ملموس في سياسة النظام تجاه المناطق السورية التي انخرطت في التسويات أو التي بسط سيطرته عليها حيث عادت أذرعه الأمنية للتنكيل بسكانها، وهو ما يضاعف المخاوف بشأن سلامة اللاجئين العائدين للمخيمات، ويجعل عملية العودة محفوفة بالمخاطر.

ثالثاً: تقاعس الجهات ذات الصلة

وعود كثيرة أعطيت للاجئين الفلسطينيين في سوريا عن إعادة إعمار المخيمات منها المقدمة من السلطة الفلسطينية ومنها المقدمة من قبل النظام السوري على شاكلة إدخال مئات اللاجئين الفلسطينيين إلى مخيماتهم من أجل إزالة الركام ومن ثم سحبهم من المخيم.

كذلك أعطيت وعود للفصائل الفلسطينية من قِبل النظام حيث قال رئيس مجلس الوزراء في حكومة النظام للفصائل الفلسطينية: إن إعادة إعمار المنازل المهدمة سوف تكون على نفقة أصحابها مع تقديم تسهيلات مثل إضافة طوابق للبناء وبهذا يظهر أن آفاق مسألة الإعمار تكاد تكون مغلقة تماماً وبمثابة سراب خلقه النظام بالوعود والتحركات الجزئية والوهمية في جوهرها حول مسائل الإعمار خاصة في مناطق المخيمات الفلسطينية بقصد إعطاء صورة عامة بانتهاء المعركة في بعض المناطق والبدء بمرحلة نفض غبارها وبدء إجراءات فرض السلطة بحيث أن أي عملية إعمار قادمة لن تمر إلا عبر هذه الدوائر التي شكلتها الفصائل الفلسطينية مع النظام لإحصاء الاضرار وهندسة المخيمات وصياغة آليات إعادة الإعمار.

في هذا المشهد يبدو غياب دور وكالة "أونروا" فاضحاً، حيث يظهر حضورها المحدود كدور تيسيري لمهام السكان حينما تمنح لهم فرصة في إزالة الركام أو وصول تمويل لإمداد شبكة مياه شرب كالتي جُددت في بعض حارات اليرموك، وهذا فيه تغافل لحقيقة دورها المتمثل بإغاثة وتشغيل اللاجئين بحشد الأصوات ومصادر التمويل لذلك، ولكن الأونروا تظهر كمتفرج في ظل كل هذه التعقيدات وتنتظر أن تشارك بدور جزئي غير قادر على إغاثة الناس وتمكينهم من العودة.

وحتى اللحظة ورغم كثرة التقارير حول حجم الدمار والتقديرات حول الأموال المطلوبة عموماً لإعادة الإعمار في سوريا، فإنه لا يوجد مشاريع محددة على الطاولة بموازنات واضحة تتعلق بإعادة الاعمار بكافة جوانبها، فإحصاء الدمار أو إجمالي الأموال والتكاليف المطلوبة لا يغني عن ضرورة وضع مشاريع محددة تعالج إشكاليات البنى التحتية، وإعادة تأهيل المخيم أولياً لعملية إعادة الاعمار من خلال إزالة الركام ورصف الطرق وإعادة تشغيل شبكات الطاقة والمياه والاتصالات، ناهيك عن إعادة تشغيل البنى الخدمية في قطاعات الصحة والتعليم، وبناء مرافق اقتصادية تجعل من هذه المخيمات صالحة للحياة، هذا المسار أيضا

يتطلب رصد موازنة منح مباشرة للاجئين لتمكينهم من إعادة ترميم بيوتهم، أي إحصاء مباشر يربط بين الوحدة السكنية وحجم الضرر فيها والمبلغ المطلوب تقديمه لأصحابها لإعادة ترميمها.

لا تبدي أي من السلطة الفلسطينية أو الفصائل الفلسطينية أ وكالة "أونروا" النية في ممارسة أدوار ضاغطة على النظام باتجاه نزع شروطه المعيقة لعملية عودة اللاجئين، أو انخراط في إجراءات تحضيرية ضرورية لعملية إعادة الإعمار، أو شروع في العمل على حشد التمويل اللازم لها، ناهيك عن إيجاد الضمانات اللازمة على المستوى الأمني للاجئين العائدين والذي يبدو إجراء ضرورياً في ظل السوابق الخطيرة المتعلقة بالمساس باللاجئين العائدين وتحويل عمليات العودة لمصيدة أمنية يستخدمها النظام لتصفية الحسابات مع بعض العائدين.

ومن جهتها فإن السلطة الفلسطينية و منظمة التحرير الفلسطينية حرصاً على علاقتها مع النظام، تتجنب الانخراط في أي خلاف معه حول حقوق اللاجئين الفلسطينيين على أراضيه، وحول قضية إعادة الإعمار، بل

تميل للتعاون مع ما يمليه النظام وغض النظر عما يوقعه هذا من ضرر على اللاجئين.

ورغم هذا الاستعصاء تتصرف الأمم المتحدة وأذرعها المختلفة المختصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ومن سوريا لخارجها، على نحو يدرك هذا الظرف، وعلى العكس تماماً تمضي قدماً في ممارسة ضغوط تجويعية على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى دول الجوار لإجبارهم على العودة الى سوريا، وهو ما يقود إلى فهم لطبيعة موقف الأمم المتحدة الحالي والذي يتعامل مع الحرب السورية كصراع منقضي، لذا لا تبدي استعداداً لتحمل مسؤولياتها تجاه ضحاياه وخصوصا اللاجئين الفلسطينيين الذين كان وجودهم على الأراضي السورية في عهدتها بالأساس.

خاتمة:

عملية إعادة الإعمار تقتضي وجود ركائز أساسية هي: الأمن والعدالة والمصالحة والضمان الاجتماعي والاقتصادي إلا أن أياً من هذه الشروط

لا يتوفر فيما يتعلق بعودة الفلسطينيين لبيوتهم في سوريا او إعادة اعمارها، حيث لا يتوفر الأمن للاجئين والسكان.

واستعادة النظام لسلطته على كثير من المناطق لم تنعكس إيجاباً بالضرورة على أمن السكان، كما لا زالت سياسة التقييد الأمني لعودة اللاجئين، تشكل عائقاً رئيسياً في هذا الجانب كما يبدو التنقل أو الوصول للبيوت متعثراً ودونه العديد من العوائق حتى لمن يحوزون على الموافقة الأمنية من السلطات السورية.

وفي جوهر عملية الإعمار يقع دور وجود قرار وبيئة سياسية ملائمة وداعمة لهذه العملية من قبل الأطراف ذات الصلة، وهو أمر يتضح غيابه في ضوء المقاربات المقدمة لهذا الملف والتي لا تحمل خطة عملية لإنفاذ الإعمار أو الشروع فيه بشكل حقيقي.

وفي خطاب وسياسات الأطراف المختلفة حول إعادة الاعمار وعودة اللاجئين لا يقتصر الخطر الأساسي على استمرار إعاقة الإعمار وعودة اللاجئين، ولكن في دفعهم للعودة مرغمين للأراضي السورية دون توفر

الحد الأدنى من شروط الحياة أو المكان الملائم لاستيعابهم ناهيك عن المخاطر التي سيتعرضون لها بشقيها الأمني والمعيشي.

إن مقاربة ملف الاعمار تتطلب سياسات مغايرة لتلك القائمة، واتجاه الجهات ذات الصلة لتحمل مسؤولياتها بشكل واضح وفي المقدمة منها مؤسسات الأمم المتحدة الذين يقع هؤلاء اللاجئون في عهدتها، والطرف الفلسطيني ممثلاً بمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، وبطبيعة الحال السلطات السورية المسيطرة على الأرض والتي تفرض شروطها الأمنية والسياسية وتدابيرها الإدارية على هذه العملية.

ودون هذا التغيير في مقاربة العملية برمتها تبدو مساعي إعادة اللاجئين قسرياً كسلوك عدائي موجه ضدهم يرمي لتعريضهم للمخاطر من أجل تقليص النفقات ومراعاة مصالح ورغبات الدول المضيفة لهم حالياً، دون البحث عن إلزام الدولة السورية بما يتوجب في هذا الجانب أو إلزام الأطراف الساعية لإعادة اللاجئين بتأدية واجباتها تجاههم.

توصيات:

1- ضرورة الضغط على النظام السوري من قبل الأمم المتحدة لإزالة العوائق التي يضعها أمام إعادة الاعمار.

2- ضرورة فهم الأطراف ذات الصلة بهذه العملية وخصوصاً الأمم المتحدة أن الحصار المفروض على سوريا يخلق ظروفاً معاكسة لإمكانيات عودة اللاجئين.

3- ضرورة العمل على فصل ملف عودة اللاجئين وإعادة اعمار المخيمات عن ملف إعمار سوريا العالق في تعقيدات سياسية كبيرة، وهو ما يتطلب بالأساس تقدم "أونروا" لتحمل واجباتها في هذا الملف.

4- على مستوى الإجراءات التنفيذية فإن الشروع في الإعمار يتطلب ابتداء تشكيل هيئة أو لجنة خاصة للإشراف على هذه العملية ودفعها قدماً تضم الأطراف ذات الصلة بما في ذلك ضمان تمثيل حقيقي للاجئين في هذه اللجنة وما يتفرع عنها.

5- ضرورة الشروع في صياغة المشاريع والمخططات اللازمة لإعادة الاعمار ورصد موازناتها المطلوبة والعمل على حشد الموارد لتمويل هذه الموازنات.

6- إطلاق برنامج خاص لإعادة الإعمار تتضمنه موازنة "أونروا" ويتم حشد التمويل الدولي على أساسه.

7- إن عملية إعادة اللاجئين يجب أن تبقى طوعية، وهو ما يستوجب إيقاف إجراءات التضييق المتبعة من قبل هيئات الأمم المتحدة على اللاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى خارجها، وخصوصاً ضغوطها الاقتصادية المتمثلة في وقف معونات الإيجار المقدمة للاجئين الفلسطينيين من سوريا إلى لبنان.

8- ضرورة رصد موازنة خاصة بتقديم منح للاجئين الراغبين بالعودة تضمن توفير مبالغ مالية ملائمة لترميم أو إعادة بناء بيوتهم.

المراجع:

- بوابة اللاجئين الفلسطينيين.
- مجموعة العمل من أجل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.
- مركز كارينيغي.
- الموقع الاخبار "عنب بلدي" يفرد تغطية خاصة في مسائل اللاجئين الفلسطينيين في سوريا.

صفحات تواصل اجتماعي:

- رابطة الفلسطينيين المهجرين من سوريا إلى لبنان، فيسبوك.
- رابطة فلسطينيي سوريا في تركيا، فيسبوك.